

زايد للإسكان» يفتح باب الحجز لـ 438 مسكناً في حي السيوح 16«



- محمد المنصوري: توفير المسكن المناسب واللائق للأسر المواطنة

دبي: «الخليج»

أعلنت وزارة الطاقة والبنية التحتية، ممثلة في برنامج الشيخ زايد للإسكان، عن فتح باب الحجز صباح أمس الثلاثاء أمام المستفيدين للمراحل الثلاث الأولى من مساكن حي السيوح 16 في الشارقة «مساكن المجمع»، والتي تضم 438 مسكناً من إجمالي 818 مسكناً على مساحة إجمالية 1.3 مليون متر مربع بتكلفة مليار درهم



محمد المنصوري

أوضح المهندس محمد المنصوري، مدير برنامج الشيخ زايد للإسكان، أن المساكن المخصصة للحجز ضمن مشروع حي السيوح 16، تتنوع لتصل إلى 13 نموذجاً تتراوح بين غرفتي نوم إلى 5 غرف نوم لكل نموذج، وأن البرنامج أتاح

للمستفيدين من المشروع حجز وحداتهم السكنية بكل سهولة عبر نظام الحجز الإلكتروني للمجمعات السكنية، على تطبيق الهاتف الذكي والموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة والبنية التحتية، وذلك تحقيقاً لرؤية حكومة الإمارات الهادفة إلى إسعاد المواطنين من خلال خدمات حكومية متوفرة على مدار الساعة.

ولفت إلى أنه ومن خلال النظام الذي تم ابتكاره عام 2015، وتطويره العام الجاري ليتواءم مع الزيادة في عدد المستفيدين، وليراعي السرعة في الحجز، وتقليص الوقت، وإمكانية الحجز عن بعد دون الحاجة لزيارة مراكز إسعاد المتعاملين، يمكن للبرنامج إدارة جميع المجمعات السكنية من حيث ترشيح المستفيدين من قرارات المساكن الحكومية وقيامهم باختيار نماذج المساكن وحجز الوحدة السكنية إلكترونياً، وأيضاً متابعة جميع القرارات حتى تسليم المسكن للمستفيد، ويعد أول نظام حكومي على مستوى المنطقة في مجال اختيار المسكن بما يتوافق مع رغبات مواطني الدولة وتطلعاتهم وآمالهم في مسكن العمر.

وأوضح مدير برنامج الشيخ زايد للإسكان، أن نظام حجز المساكن يتم إلكترونياً بشكل كامل بحيث يضمن الحوكمة والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المستفيدين المرشحين للحجز.

فيما دعا، المستفيدين إلى ضرورة طباعة رسالة الحجز من الموقع الإلكتروني لبرنامج الشيخ زايد للإسكان، بعد حجز المسكن القيام والإسراع في الانتهاء من الإجراءات المصرفية تفادياً لانتهاء مدة صلاحية الحجز، مشيراً إلى أن الأولوية في الحجز تكون وفق أقدمية الطلب، واستيفاء كافة المتطلبات. مؤكداً أن برنامج الشيخ زايد للإسكان يسير بخطوات ثابتة نحو توفير المسكن المناسب واللائق للأسر المواطنة على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لتوجهات وتوجيهات الحكومة الرشيدة.